الفترة الممتدة من أول سنة ١٩٧٧ ، حتى نهاية اذار (مارس) ١٩٧٨ ، وصل مجموع تلك الديون الى ١٣٨٠٠ مليون دولار (١٠) ٠

ويبرر الاسرائيليون اعتمادهم على المصادر الخارجية ، بأنه يعود الى « العبء الامني» وحاجتهم الدائمة الى الاسلحة من الخارج ٠ « الا ان هـــذا الادعاء غير صحيـــح ٠ فالواردات الامنية المباشرة خلال السنوات الخمس الاخيرة (وعلى الاغلب تلك المتوقعـة في سنة ١٩٧٨) ، ستبلغ نحو ٩ر٣ مليار دولار ٠ اي : حتى في هذه الفترة التي تتميز بشراء اسلحة كثيرة ، [تحصل اسرائيل] من الولايات المتحدة وحدها على مبالغ تفوق قيمة المعدات الحربية كلها ٠ ويقينا ، اذا استثنينا قيمة الاسلحة [المستوردة] ندرك ان فائض الواردات يشكل الجزء الاكبر من الموارد المستعملة في القطاع المدني ٠ ففي الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ ، بلغت نسبته ١٣٪ ، ووصلت في سنة ١٩٧٧ الى ١٧٪ » ٠

اضف الى ذلك ، أن الاعتماد على المصادر الخارجية يزيد من حدة ازمة العجز فـــي ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، المتفاقمة منذ حرب تشرين ، ورغم مفاخرة المسؤولين فـي وزارة المالية في اسرائيل ، بأن تحسنا بقيمة ١٥٠ ــ ٢٠٠ مليون دولار قد طرأ علـــى العجز المدني الجاري في ميزان المدفوعات ، بفضل السياسة الجديدة ، فقد اشارت آخـر الانباء الى القلق الذي بدأ يساور هذه الاوساط ، بسبب التراجع الذي حدث في هـــذا المجال خلال الاشهر الاخيرة ، استنادا الى التقييم الجديد الذي اعده قسم البحث فـي بنك اسرائيل ، ومفاده « انه لا يتوقع اي تحسن [في ميزان المدفوعات] خلال سنـــة ١٩٧٨ ، بل على العكس ، ربما طرأ ارتفاع في العجز المدني بقيمة ١٥٠ مليـــون دولار تقريبا » ٠ وتعود اسباب هذا التراجع ، كما يفيد المصدر نفسه الى الزيادة في بنـــد الواردات ، التي ارتفعت في الربع الاول من سنة ١٩٧٨ بنسبة ١٤ ٪ مقابل معدلها فـي بداية ١٩٧٧ ٠ كما أرتفع العجز في ميزان المدفوعات في هذه الفترة بنسبة ٢٤٪ بالمقارنة مع معدله في سنة ١٩٧٧ ٠ وخلال الاشهر الاولى من هذه السنة طرأ ارتفاع كبير علـى الصادرات ايضا ، الا أن الارتفاع في الواردات كان أكبر ، بحيث عادل التحسن فـــي الصادرات ٠ وتشير الحسابات أيضا الى أن العجز المدني ، قد وصل في الثلث الاول من هذه السنة الى معدل شهري بلغ ١٧٤مليون دولار ، ومن اجل الوصول الى مستوى في العجز مماثل للسنة الماضية ، يجب تخفيضه الى معدل ١٣٥ مليون دولار ٠ الا ان الدلائل تشير الى عدم وجود احتمال كهذا ٠ لذلك لا يتوقع اي تحسن في هذا المجال ، وربما طرأ تراجع (١١) ٠ ويشير مصدر آخر الى أن التحسن الذي طرأ في السنة الماضية « ناتـج في معظمه من انخفاض في الواردات الامنية (٥٥٤ مليون دولار بدلا من ٧٥٦ مليونا في السنة السابقة) ٠ أما الباقي ، فقد ساهم فرع السياحة فيه بنحو ثلثين (١٤٠ مليون دولار) ، وتحقق الثلث الاخير فقط بواسطة الحساب التجاري ٠ وتجدد النمو بهـــذه الصيغة ، لا يبشر بعدم تحسن كبير في ميزان المدفوعات فقط ، بل ربما قد يسبب تراجعا فيه » (١٢) ٠ (انظر الرسم البياني ــ نقلا عن هآرتس ، ١٩٧٨/٥/١٠) ٠